

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

دار البحث في الجلسة السابقة حول الإشكال المشترك الذي أورده السيد الخوئي (قدس سره) على كلا تقريري المحقق الأصفهاني في تحليل الواجب التخييري، وهو الإشكال الناظر إلى «لزوم تعدد العقاب في فرض ترك جميع الأطراف». فبناءً على كلا هذين التقريرين – سواءً على أساس تعدد الملوك المتباعدة، أو على أساس فرض الغرض الواحد مع تعدد البداول – فإنّه في صورة ترك جميع الأطراف، بحيث لم يدخل أيٌ ترخيصٍ حيّز الفعلية، تتحقق مخالفة جميع الخطابات، ويلزم من ذلك قهراً تعدد العقاب؛ والحال أنَّ الارتباك العقائي والسيرة الفقيهة يقضيان بأنَّ ترك الجميع يمثل عصياناً واحداً. وفي مقام التحليل الفني لهذا الإشكال، يعمد الشهيد الصدر (قدس سره) إلى تصوير الترخيص في الواجب التخييري على أربعة أنحاء: ترخيصٍ إسقاطيٍّ، وترخيصٍ اشتراطيٍّ، وترخيصٍ بدلٍّ على الجامع الانتزاعي، وترخيصٍ في صعيد المؤاخذة. فالنحوان الأولان يقضيان إلى تعدد العقاب، بينما يصون النحوان الأخيران وحدة العقاب.

وقد أتضح من خلال البحث التطبيقي أنَّ تقريري المحقق الأصفهاني ينطبقان على النحوين الأولين، وعليه يبقى إشكال السيد الخوئي جاريًّا فيهما. ولا يمكن صيانة وحدة العقاب إلا بأحد سبليين: إما العدول عن إطار «الوجوبات التعينية المشروطة» لصالح «الوجوب الواحد البديلي» على الجامع الانتزاعي «أحدها»، وإما التصرّح بتحديد موضوع المؤاخذة من قبل الشارع في عنوان «ترك مجموع الأطراف». وكل السبليين يفتقر إثباتاً إلى قرينةٍ تنهض به. والحقيقة الجوهرية في هذا البحث هي أنَّ معيار الامتثال والعصيان إنما هو «موافقة الخطاب ومخالفته»، لا «تفويت المالك أو استيفاؤه». عليه، فما لم يتصدَّ الشارع بنفسه لتحديد موضوع العقاب، فإنَّ تعدد الخطابات يستلزم تعدد العقاب، حتى وإن كان الغرض أو المالك واحداً. فالمحصلة هي أنَّ تحليل السيد الخوئي لهذا الإشكال تحليلٌ تامٌ، وأنَّ سبيل صيانة وحدة العقاب إما أن يكمن في الرجوع إلى وجوب الجامع، وإما في جعل ترخيصٍ في صعيد المؤاخذة.

منهج البحث في تبيين نظرية الواجب التخييري

يختصُّ بحثنا في هذا المقام بتحقيق المحقق الأصفهاني في باب الواجب التخييري. وقد جرى في الجلسات المتقدمة استعراضٌ مفصلٌ لبيانه في تعليقه على «نهاية الدراء»، ولما أورده عليه السيد الخوئي من إشكالات، وكذلك لتحقيق الشهيد الصدر في المسألة. وها نحن الآن نعود إلى نقطةٍ كان المحقق الأصفهاني قد طرحها في متن «نهاية الدراء» نفسه – توطئةً لذلك التحقيق عينه – وهي أنَّه (قدس سره) قد افترض لكونية قيام المالك في أطراف الواجب التخييري خمسَ صورٍ، ثم اختار من بينها «الصورة الخامسة»؛ وقد جاء تفصيل هذا الاختيار في تلك التعليقة ذاتها.

تذكرة منهجية: إنَّ المنهج الصحيح والفنِّي في عرض هذا البحث كان يقتضي أنْ تُبيَّن أولاً نظرية الأخوند الخراساني، ثم يُنقل ما أورده المحقق الأصفهاني في متن «نهاية الدراء» – الذي هو في حقيقته حاشيةٌ على كلام الأخوند – ثم في نهاية المطاف، يُصار إلى شرحه المبسط في التعليقة. إلا أنَّنا في هذه الدورة، وافتداءً بمسار المباحث في «محاضرات» السيد الخوئي، قد عكسنا هذا الترتيب. وهذا المنهج، وإن لم يكن هو الأمثل من الناحية الفنية، فإنَّنا مع ذلك سنلاحظ في مقام التقييم والمناقشة النسبة التارikhية

الأفق الذي سنسير عليه في متابعة البحث: أولاً، سنقوم بنقل وتحليل ما ورد في متن «نهاية الدراسة» في مقام تقسيمه لكيفية قيام المالك إلى خمس صور، مع رسم المعالم الدقيقة لـ«الصورة الخامسة» التي اختارها المؤلف. ثانياً، ثم سنعمد إلى استجلاء النسبة بين هذه الصورة وبين ما فصله في التعليقة، مع إعادة قراءة الروابط المفهومية والمبنيّة التي تصلها بنقوذات السيد الخوئي وتقريرات الشهيد الصدر. ثالثاً وفي نهاية المطاف ومع الحفاظ على هذا الإطار، سنواصل بحث «إطلاق صيغة الأمر» ونسبته إلى التعيينية والتخييرية، وذلك على وفق ترتيب «المحاضرات»، مع الإرجاع اللازم إلى متن «الكافية» وتعليقات كلٍ من المحقق الأصفهاني والميرزا النائيني.

### نظريّة المحقق الأصفهاني: تحليل صور المالك وتحrir محل النزاع في الواجب التخييري

يعمد المحقق الأصفهاني (قدس سره) في مقام تحليله لكيفية قيام المالك في أطراف الواجب التخييري إلى افتراض خمس صور، ثم يذهب إلى أن أربعاً منها إما أن تكون خارجةً عن محل النزاع، أو أنها تؤول إلى «التخيير العقلي». وذلك لأنَّ التحقيق في حقيقة التخيير إنما ينصبُ على «التخيير المولوي الشرعي». وهذا التركيز هو في حقيقته المرتكزُ الجوهرُ لدى الأصوليين، وإن لم يقع التصرّيف به في بعض الأحيان. بل إنَّ هذا المرتكز نفسه يُستشفُ بوضوحٍ من كلمات المحقق الخراساني أيضاً.

إنَّ أمر التخيير العقلي في مقام الثبوت جليٌّ لا غبار عليه؛ إذ يتعلّق الوجوب فيه بالجامع الكلّي، ويكون كُلُّ فردٍ من أفراده صالحًا لتحقيق ذلك الجامع في مقام الامتثال. وأمّا ما هو بؤرة البحث ومحور النزاع، فإنّما هو «التخيير الشرعي» في مقام الثبوت. والمعضلة تكمن في أنَّه إذا كان كُلُّ واحدٍ من الطرفين واجداً للملك اللزومي على استقلال، فلماذا لم يوجبهما الشارع معاً على نحو التعيين؟ وإنْ كان الملك منحصراً في طرفٍ واحدٍ، فلماذا لم يتعلّق الوجوب بذلك الفرد المعين دون غيره؟ وبعبارة أخرى، كيف يُعقل، مع ثبوت الملك في كلا الطرفين على السواء، أن يتعلّق الحكم بهما على نحو «التخيير» لا على نحو «التعيين»؟

تبيةٌ وتحديدٌ لمحل النزاع: حتّى وإن كان التحليل النهائي قد يقرب بين التخيير الشرعي والتخيير العقلي في صعيد الامتثال، فإنه ليس هو «التخيير العقلي المحسّن» بعينه؛ وذلك لأنَّ العقل لا يقوى مستقلاً على تحديد أطراف الواجب، بل إنَّ هذا التعيين يتقدّم ببيان الشارع. فببيان الشارع، قد تتخذ صورة الامتثال هيئَةٌ شبيهةٌ بالتخيير العقلي، إلا أنَّ سُنّة الحكم يبقى مولوياً لا إرشادياً. إنما البحث في هذا المقام هو في كيفية أن ينصب الشارع أداء «أو» في مقام الجعل، فيشرع بذلك التخيير بين متعلقات الواجب. وعلىه، فإنَّ محل النزاع الحقيقي في الواجب التخييري إنما هو «التصوير الثبوتي للتخيير الشرعي»، لا مجرد استعراضٍ للتخيير العقلي. فكلُّ صورةٍ تؤول في نتيجتها إلى الجامع الكلّي العقلي أو إلى الخروج عن دائرة المولوية، تكون خارجةً عن صميم البحث. فالنقطة المحورية هي التبيين المعقول لكيفية تعلق الإلزام الشرعي على نحو التخيير بين أطرافٍ كُلُّ منها ذو ملكٍ تامٍ، والإجابة عن سرِّ عدم التعيين على الرغم من افتراض تمامية الملك في كُلِّ طرف.

### الصورة الأولى: امتناع استيفاء الغرض الثاني

وتوصير هذه الصورة هو أن يكون كُلُّ واحدٍ من طرفي الواجب التخييري، في نفسه وبقطع النظر عن الآخر، ذا ملكٍ لزوميٍّ مستقلٍ. إلا أنَّه بمجرد تحقق أحد الطرفين واستيفاء غرضه، لا يبقى مجالاً لاستيفاء غرض الفعل الآخر، فيغدو بذلك الفعلُ الثاني فاقداً للملك.

### حكم المسألة: لزوم الجمع بينهما

فبناءً على هذا الفرض، لا يبقى وجہ لجعل «الوجوب التخييري» من قبل المولى الحكيم؛ وذلك لأنَّه إذا كان كلاً الغرضين لازماً

التحصيل، وكان تحقق أحدهما يزيل إمكان تحصيل الآخر، فإنّ مقتضى الحكم حينئذ هو أن يأمر المولى بكل الفعلين «دفعه واحدة»، كي يستوفى كلا الغرضين (فيجب الأمر بهما دفعه تحصيلاً للغرضين)، لا أن يُفوض الأمر إلى «التخيير». فالمحصلة إذن هي أنّ البنية الناتجة عن هذه الصورة هي وجوب كلا الفعلين، لا التخيير الشرعي.

فلو افترض — على سبيل المثال — أن الإتيان بـ«العنق» في اليوم الأول يجعل «إطعام الستين» في اليوم التالي فاقداً للملك — مع كون كلا الملاكين لزومياً — فإنّ مقتضى الحكم المولوية حينئذ هو الأمر بالجمع الدفعي بينهما، تحاشياً لتفويت أحد الغرضين؛ لا الترخيص البدلّي بينهما. وعليه، فإنّ هذه الصورة لا تمثل صورةً معقولاً لـ«التخيير المولوي الشرعي»، بل هي في حقيقتها رجوعٌ إلى «وجوب الجمع». وبذلك تكون خارجةً عن محل النزاع في الواجب التخييري الشرعي. ويشير المحقق الأصفهاني (قدس سره) إلى هذه الصورة بقوله:

عدم حصول الغرض من أحدهما مع حصوله من الآخر إن كان لمجرد أن استيفاء أحدهما لا يبقى مجالاً لاستيفاء الآخر، مع كون كل من الغرضين لازم الحصول في نفسه، فلا محالة يجب الأمر بهما دفعه تحصيلاً للغرضين.[1]

## الصورة الثانية: التزاحم في الملك ورجوع التخيير إلى حكم العقل

وتصوير هذه الصورة هو أن يكون كُلُّ واحدٍ من الفعلين، بقطع النظر عن الآخر، ذا ملكٍ لزوميٍّ. إلا أن تحصيل كلا الملاكين في زمانٍ واحدٍ غير ممكن، بل إنه لو أتى بكل الملاكين على نحوٍ متزامنٍ، لكان كُلُّ منها فاقداً للملك. وفي الوقت نفسه، لو أتى بهما على نحوٍ تدريجيٍّ ومتواлиٍ، لبقي كلا الملاكين لازم الاستيفاء؛ أي أن «الإطعام» بعد الفراغ من «العنق» يبقى محتفظاً بملكه اللزومي.

## حكم المسألة: التزاحم والتخيير العقلي

يرى المحقق الأصفهاني أنّ هذه الحالة مصدقٌ لـ«التزاحم». والتزاحم تارةً يكون في نفس الأمر، وأخرى يكون في ملاكه. وكما أنّ التخيير في «التزاحم الامثالي» للأوامر المستقلة — نظير وجوب إنقاذ غريقين — هو تخييرٌ عقليٌّ غير مولوي، كذلك التخيير في المقام هو تخييرٌ عقليٌّ لا مولوي. وبعبارة أخرى، فمع بقاء كلا الملاكين اللزوميين، وتعدّر الجمع بينهما في آنٍ واحدٍ، يحكم العقل بأن المكلَّف مخيرٌ في البدء بأيهما شاء.

والفارق بين هذه الصورة وسابقتها، أنه في الصورة الأولى، كان الإتيان بأحد الطرفين يزيل ملك الآخر بالكلية (حيث لا يبقى مجال لاستيفاء الآخر)، فكان مقتضى الحكم المولوية هو الأمر بهما دفعه واحدة، ولم يكن للتخيير — لا العقلي ولا المولوي — أيُّ مجال. أمّا في هذه الصورة الثانية، فإنّ الإتيان بأحدهما لا يزيل ملك الآخر، وإنّما يتعدّر الجمع بينهما في آنٍ واحدٍ. وفي مثل هذه الحالة التي يكون فيها كلا الملاكين مطلوباً ولكن يتعدّر الجمع الدفعي بينهما، يدخل الأمر في باب «التزاحم»، ويكون التخيير حينئذ حكماً عقلياً. وعليه، فإنّ هذه الصورة لا تقدم تصويراً صحيحاً لـ«التخيير الشرعي المولوي»، بل تؤول في حقيقتها إلى «التخيير العقلي». وينبغي التنبيه هنا على أنّ تعبير «التزاحم في الملك» في هذا المقام إنّما هو ناظرٌ إلى تعدّر تحصيل كلا الغرضين معًا في صعيد امثالي المكلَّف، لا إلى ذلك النحو من التزاحم الملاكي عند الشارع نفسه والذي ينتهي به إلى جعل حكم واحد. ويشير المحقق الأصفهاني (قدس سره) إلى هذه الصورة بقوله:

ولو فرض عدم حصولهما إلا تدريجاً لعدم إمكان اجتماعهما في زمانٍ واحدٍ كانا كالمتزاحمين، فإنّ التزاحم قد يكون في الأمر، وقد يكون في ملاكه، وكما أنّ التخيير في المتزاحمين — من حيث الأمر — تخييرٌ عقليٌّ لا مولويٌّ، كذلك التخيير هنا.[2]

## الصورة الثالثة: التضاد المطلقي بين الغرضين

وتصوير هذه الصورة هو افتراض وجود «تضادٌ مطلق» بين الغرضين. والتضاد هنا ليس من حيث إنَّ اجتماع المحمَّلين في زمانٍ واحدٍ ممتنع (كما في الصورة الثانية)، ولا من حيث إنَّ استيفاء أحدهما يزيل بالمرة مجال استيفاء الآخر (كما في الصورة الأولى)؛ بل هو تضادٌ بمعنى أنَّ ترتيب الغرض على كلِّ واحدٍ منها «في نفسه» مقيدٌ بعدم ترتيب الغرض على الآخر. وعلى أساس هذا الاشتراط العدمي، فلو أتى المكافَّ بـكلا الفعلين معاً وفي آنٍ واحدٍ، لانتقض شرط ترتيب الغرض في كليهما، فلا يبلغ «أيُّ من الغرضين» مرتبة الفعلية. وبعبارة أخرى، يكون الجمعُ الآنيُّ بين المحمَّلين سبباً في أنْ يُبطل كلُّ منها أثر الآخر.

### حكم المسألة: عدم انطباقها على الواجبات التخميرية الشرعية

إنَّ الإتيان بأطراف الواجب التخميري الشرعي على نحوٍ متزامن لا يفضي إلى بطلانها جميعاً وقدانها للأثر؛ فمثل هذه البنية لا تنstem مع مسلك الشريعة وظاهر أدلة التخمير. وعلى فرض هذا الاشتراط العدمي، فإنَّ العقل هو الذي يحكم بأنَّ على المكافَّ أن يختار أحد الفعلين، كي يتوفَّر بذلك قيد «عدم تحقق غرض الآخر». وهذا التخمير إنما هو «حكمٌ عقليٌّ»، لا جعلٌ مولويٌّ من قبل الشارع. وعليه، فإنَّ هذه الصورة لا تقدَّم تصويراً لـ«التخمير الشرعي المولوي»، وتكون خارجةً عن محل النزاع. فالمحصلة هي أنَّ الصورة الثالثة – القائمة على فرض التضاد المطلق بين الغرضين – فضلاً عن أنها لا تنطبق على واقع الواجبات التخميرية الشرعية، فإنَّها تؤول في نتيجتها إلى «التخمير العقلي»؛ ومن هنا، لا يمكن أن تكون مبنَىً لتبيين حقيقة «التخمير المولوي الشرعي». وفي هذا الصدد، يكتب المحقق الأصفهاني (قدس سره):

وإن كان تضاد الغرضين على الإطلاق، لا من حيث إنَّ اجتماع المحمَّلين في زمانٍ واحدٍ غير ممكن، وسبق كلُّ منها لا يبقى مجالاً لاستيفاء الآخر، بل من حيث إنَّ ترتيب الغرض على أحدهما مقيدٌ في نفسه بعدم ترتيب الغرض على الآخر، ولامنه عدم حصول شيءٍ من الغرضين عند الجمع بين المحمَّلين، فهذا مع عدم انطباقه على الواجبات التخميرية الشرعية خارج عن محل الكلام؛ لأنَّ التخمير حينئذ عقليٌّ – أيضاً – لا مولويٌّ شرعيٌّ.[3]

### الصورة الرابعة: استقلال الأثر مع التضاد بين الآثار

وحاصِل هذه الصورة هو أنَّ يكون لكُلُّ واحدٍ من الفعلين أثره وغرضه الخاصُّ المستقلُّ، إلا أنَّ هذين الأثرين لا يجتمعان لـتضادٌ ذاتيٌّ بينهما؛ بنحوٍ يترتب عليه أنه في صورة الإتيان بالفعلنين معاً، لا يتحقق إلا أحدُ الأثرين وينتفي الآخر. وهذه الصورة – خلافاً للصورة السابقة – تبدو في ظاهرها قابلةً للانطباق على واقع الواجبات التخميرية الشرعية؛ وذلك لأنَّ الجمع الآنيَّ بين الأطراف فيها ليس بممنوع، ولا هو بموجب بطلان العمل. ففي كفارة الإفطار العدمي، لو أنَّ المكافَّ أتى بالعتق والإطعام معاً، لتحقيق أصل الكفارَة؛ وهذا ما يمكن توجيهه على أساس فرض ترتيب أثرٍ واحدٍ عند الاجتماع.

### النقد الأول: الخروج عن محل النزاع

إنَّ محل النزاع في الواجب التخميري إنما هو حيث يكون كلُّ طرفٍ، في نفسه وبقطع النظر عن الآخر، ذا ملَكٍ وأثرٍ لزوميٍّ مستقلٌّ؛ بنحوٍ يبقى معه استقلالُ المالك محفوظاً في جميع الأحوال. أمَّا في هذه الصورة الرابعة، فإنه على فرض الاجتماع يسقط أحدُ الأثرين. وهذا السقوط للأثر في ظرف الجمع لا ينسجم مع «الاستقلال المطلق للملك» – الذي هو مفروض محل الكلام – وهو ما يوجب خروج البحث عن مدار الواجب التخميري الشرعي.

### النقد الثاني: تغيير أطراف التخمير ومخالفة ظاهر الأدلة

فبناءً على هذه الصورة، ينتقل موضوع التخمير من «نفس الفعلين» إلى «الإتيان بكلِّ واحدٍ منهما على انفراد» في مقابل «الإتيان بهما مجتمعين». فتكون أطراف التخمير حينئذٍ عبارة عن: 1- إتيان كلِّ واحدٍ منهما على الانفراد، و 2- الجمعُ بينهما. وهذه النتيجة

لا تنسجم مع ظاهر أدلة الواجبات التخييرية – التي تجعل التخيير قائماً بين نفس الأفعال (كالعتق والإطعام) – فتكون بذلك خلاف الظاهر. وعليه، فإنّ الصورة الرابعة، وإن كانت فيبدو النظر تبدو منسجمةً مع بعض الشواهد الفقهية، إلا أنها بسبب خروجها عن مفروض محل النزاع وتغييرها لموضوع التخيير، لا تصلح أن تكون مبنياً لتحليل «التخيير المولوي الشرعي». ويشير المحقق الأصفهاني (قدس سره) إلى هذه الصورة بقوله:

كما أنّ فرض استقلال كلٍّ من الفعلين في أثرٍ خاصٍ – بحيث لا يجتمعان معاً من حيث ذاك الأثر؛ لتضاد الأثنين – وترتبطُ أحد الأثنين بخصوصيه عند الاجتماع، لينطبقَ على الواجباتِ التخييرية التي لا يأس بالجمع بينها – خروجُ أيضاً عن محلِ الكلام؛ لما عرفت، مضافاً إلى أنّ لازمه التخيير بين كلٍّ منها على انفراده وبين كليهما معاً.[4]

#### الصورة الخامسة: دخول «مصلحة التسهيل» وتصویر «التخيير الشرعي المحسن»

إن المحقق الأصفهاني (قدس سره)، بعد إبطاله للصور الأربع المتقدمة، يختار الصورة الخامسة بوصفها الفرض المعقول الوحيد لتصویر «الواجب التخييري الشرعي». ولبُّ هذه الصورة يمكن في أنْ كلَّ واحدٍ من الطرفين، في نفسه، واجدٌ للغرض الملزم والمقتضي للإيجاب التعبيئي؛ من دون افتراض أيٍّ تضادٍ أو كسرٍ وانكسارٍ بين المالكين الأصليين للطرفين. وإنما يدخل هنا عنصر ثالثٌ عارض، وهو «مصلحة الإرافق والتسهيل»، فيسوغ جعل «الترخيص البديلي». فيعمد الشارع، مع الحفاظ على إيجاب كلٍّ منها بملكه الذاتي، إلى الترخيص في ترك كلٍّ واحدٍ منها بشرط الإتيان بالآخر. فتكون المحسنة هي «إيجابٌ تخييريٌ شرعيٌ محسن»؛ فلا يلزم من ذلك الرجوع إلى جامعٍ انتزاعيٍّ، ولا تحليل الأمر إلى تخييرٍ عقليٍّ.

#### علاقة هذه الصورة بالتجهيز العقلي والجامع الانتزاعي

إن هذه الصورة، خلافاً للصور السابقة التي تؤول إلى التخيير العقلي، ترتكز على جعلٍ مولويٍ مزدوج: فهناك «إيجابٌ كليهما» بملكهما الذاتي، وهناك «ترخيصٌ تركٌ كلٍّ منها إلى بدل» بملك التسهيل. وعلى هذا الأساس، لا تكون هناك حاجةٌ لإرجاع التحليل إلى «الجامع الانتزاعي أحدهما» أو إلى «حكم العقل في مقام الامتثال».

#### اللوازم والمرتكزات لمعقولية هذه الصورة

أولاً: إن مقولية هذه الصورة متفرّعةٌ على أن تكون «مصلحة التسهيل» من القوّة بمكانٍ بحيث تنهض لتسويغ «الترخيص البديلي»، من دون أن يخرج ذلك أصلَ الإيجاب لكلا الطرفين عن مقتضى الحكمة.

ثانياً: وفي فرض ترك الجميع، إذا ما أريد القول بوحدة العقاب، فلا بدّ إما أن يتولى الترخيص نفسه تحديد دائرة المؤاخذة، وإنما أن تؤول البنية إلى «وجوبٍ واحدٍ بديلي». وهذه الجهة تفتقر في مقام الإثبات إلى قرينةٍ مستقلة، وهو ما تقدم الحديث عنه تفصيلاً.

وعليه، فإن الصورة الخامسة، عبر إدخالها لعنصر «مصلحة التسهيل»، هي التي تهيئ هويةً تامةً لـ «التخيير الشرعي المولوي»؛ حيث تكون ذاتُ كلِّ طرفٍ من الأطراف مقتضيةً للإيجاب، وإنما الشارع، بملك الإرافق، يرخص في ترك كلٍّ واحدٍ منها إلى عدله المقابل. والتفصيل الصناعيٌ لهذه الصورة هو عينُ ما قررَه المحقق الأصفهاني (قدس سره) في تعليقه على «نهاية الدراسة» ضمن بيانين. ويوضح (قده) هذه الصورة بقوله:

نعم يمكن أن يفرض غرمان لكلٍّ منها اقتضاءً إيجابٍ مُحصّلٍ، إلا أنَّ مصلحةَ الإرافق والتسهيل تقتضي الترخيصَ في ترك أحدهما، فيوجبُ كليهما؛ لما في كلٍّ منها من الغرضِ المُلزِم في نفسه، ويرخصُ في ترك كلٍّ منها إلى بدل، فيكونُ الإيجابُ

**التخييرٌ شرعاً محضاً، من دون لزوم الإرجاع إلى الجامع، فتدبر جيداً.[5]**

وقد جاء الشرح التفصيلي لهذه الصورة الخامسة، مع الإجابة على ما يُحتمل أن يثار عليها من إشكالات – نظير مدى قوّة «مصلحة التسهيل»، ونسبتها إلى أصل جعل الإيجاب للجميع، ومسألة وحدة العقاب وتعدده في فرض ترك الجميع – ضمن البيانات الواردين في التعليقة، وهو ما سبق نقله ومناقشته.

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

- 
- [1] - محمد حسين اصفهانی، نهاية الدرایة فى شرح الكفاية (بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429)، ج 2، 269.
  - [2] - نفس المصدر.
  - [3] - نفس المصدر، 269-270.
  - [4] - نفس المصدر، 270.
  - [5] - نفس المصدر.

المصادر:

- اصفهانی، محمد حسين. نهاية الدرایة فى شرح الكفاية. ٦ ج. بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429 .